

فما دونه كالمعدم وذلك كالمشغوب دون حدسفر يستبان لا متقدما  
عند من قال ان العلم حاصل بالتواتر نظري قوله ولا متاخر عند من قال  
ان العلم حاصل به ضروري قوله قبل لعل الفابل مرزا جان كده عايل جميع حول  
وخلول ريل وخبيل لجه بنينه وخدمه امور قوله اخبار انصار ريل قبل به لعل  
لا يدل على اشتراط الاسلام والعدالة معا قوله قالوا ان التواتر  
اقول من ثمة يلزم ان ثلثيات التجارب باعيات لنا لانها من  
التجارب المتواترة والتواتر ليس من مباحث علم الاستدلال  
فكانت كما سمعنا من التجارب مسامحة ظاير والاداسطة واحدة فاحفظ  
لان هذا لطيفة لم تجدنا من غير والموفق قوله لعل لا فلاتر لعل  
المجردة عن التغيرات كلها ولو قال لوجود الفلاطون في الخارج كما لعل  
نسبت اليه واذا قد كان وجودها باطلا بالضرورة او لا كلامه كما بين  
في موضعه قوله فلاته لا علاقته اقول عكن ان يضم ان الاستقاء معاهم لانه  
والفان لا علاقته بينهما فيجوز ان يكون للاجتماع اثر فلا يعدم الكل وقوله لا  
انه يقلب العلم بهلا وذلك كما في شرح التحيته قوله على سبعة احرف  
في القاموس نزل القرآن على سبعة احرف لغات العرب

بمعناه

ليس معناه ان يكون في الحرف الواحد سبعة اوجه وان جاز  
على سبعة عشرين واكثر ولكن بمعنى في اللغات السبع منفردة في  
القران انتهى وحيث ان لم يكن اه لان النزاع انما هو فيما لم يكن هناك  
دليل موجب للعلم وان تحققت الامارة سواء كانت لازمة  
او زائدة ومن هنا انفوا على انه لا بد في المتواتر من جماعته فعلى هذا  
لا حاجة الى تقيد القرينة بالزيادة كما فعل ابن الحارث في قوله وفيه  
ما فيه استاراه الى انه يمكن ان يقع العلم بالقران بشرط ان يحصل العلم  
بالمجموع وفيه ما فيه قوله لوقاد لا يثبت على من قال بالاطراد واما  
على من لم يقل به ولا يثبت على علمه ولا علمهم كخافه مذنبه لاستماله  
على الحكم لم يلتفتوا اليه قوله لقطعنا اه لقائل ان يقول لا اعتقاد وسلم  
اما العلم المستلزم للثبوت في الواقع فلا نعم الا ترى انه لو اختلف  
لعبه ذلك بانه لم يثبت ولده وانما اشتبه على المنجبر والحاضر  
وقامت القرينة صح قوله بحسب العمل به اه اعلم ان من يقل بالاطراد  
فلعله يقول عند الاحتياج بهذا الوجه انه يدل على افادة العلم في الثبوت  
فقط تدبر قوله به علم اقول لا يبعد ان يحمل العلم على المعرفة والا اعتقاد

والظن على الشبهة والسرور فلا يجمع وكل منهما معنى تؤول إليها قوله لا سلم  
 كيف ولو افاد العلم موجب تخطيطه لمخالفت بالاجتهاد وهو موطن  
 الاجماع لا ترى ان ما كان تقدم القياس على الخبر مطلقا لا ينبغي  
 قوله كذب قال ابن عمر لا اخذ عبد الكريم الوضوء لمضرب عنقه قال  
 لقد وضعت فيكم اربعة آيات حديث احرم فيها واحلل كذا في  
 شرح التمهيد قوله وقد يمثل الاستدلال انه غير مرضي لانه يقبل النادر بان  
 المراد لو جرد بن الابان لا يجاوزون المأهولة وبذلك لم يطهر كذبه قوله اياضه الوضع  
 ومنه ما روي عن الحسن عظمه في بن ابي مرجم انه قبل له من ابن كعب عن عكرمة  
 عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة فقال اني رايت الناس  
 قد اعرضوا عن القرآن واستغلوا <sup>بفضله</sup> بجهنمه ومعازر محمد بن اسحق  
 فوضعت هذا لاحاديث قوله الكاذبين <sup>بشيء</sup> فجمع كلامها  
 رواية في الخلاف العادة <sup>سأله</sup> الى لا فقم على ابن العاجب  
 فانه جعل العادة في المسئلة الآتية موجبا للقطع وفي هذا المسئلة جواز <sup>الغرض</sup>  
 مع انها خلاف عادة صلى الله عليه وسلم فبما انه برآه لقطع كذبه ان قيل  
 لم يزم من الصحابة لان كذب الخمر لم يزل كذب الخمر قلنا يجوز السهو

بالتفتيش

الزبد



والنسيان والغلط في السماع النقل بالمعنى بحسب فهمه وباطلاق الكمال  
له عذر صحيح فذلك والا فلو دم والحكم بعد ايماء الصحابة في معنى ما لم يوجد  
دليل عدمه قوله ان يحمل حاصله بهذا المعنى فيحوز ان يكون لهم فائدة  
في عدم النقل وخوف او غير ذلك فلا يعلم الكذب قطعا قوله  
كما قيل قال السبكي الصحيح عند رعايتها متواتر ان قوله قيل يتبين القائل  
مرزا بان قوله في ذكر الخبر الموهوم لا تربي لو فرض ان الاختصار  
في القرآن وكان مقتضا لكفى ذكره فكيف لا اذا كان موجودا  
على ان خضار وجه الاعجاز لا سبيل لزم خضار الاعجاز لان كل واحد  
يعلم ان الاتيان بمثل خارج عن طاقتهم وان لم يعلم وجهه تدبره مطلقا  
بل اذا كان واجبا او ضروريا فنقول به بل في سبب الذكر انه يقتض  
الوصف قوله لوصح لا وليس المقصود ان مثله يحجب الغاء عليه السلام  
الى عدد التواتر حتى يمنع لما في شرح المختصر بل المراد انه لوصح به الخبر ونحوه  
لزم لطلبات صلوة من لم يتلقاه بالقبول وبم الاكثر واستغناء لازم  
ظاهرا قل قوله كفيل البيهقي عند القيام من النوم رواه ابو هريرة  
قوله ورفعها عند الارادة الركوع في رواية ابن عمر قوله في القصص

فانها من لواقبض الوضوء قوله عموم الملبوس بهذا كونه بعض نسخ التحريم  
قوله العبد هو ان يوجب نسخ العمل بمقتضاه على المكلفين قوله وفيه ما فيه  
استدلاله بالمنع لان المحض مدعي مستلزامه للمنع كما يظهر من دليله قوله  
كظاهر الكتاب فان العمل بطاعة منفع عليه قوله بل التمكن يمكن العلم  
كما يحصل بظاهر الكتاب بحصول نعمة الواحد والفرق تحكم في اجماع الصحابة  
استدلاله في ضمن التفسير لا ما وردا ولا انه اثبات الشيء في ثمانية  
منع العمل به بل اتفاق واما لثابت البعض لا يكون حجة ما لم يكن اجماعا ورعا  
العمل ببعض لا يثبت الكلية ونما ما اذا اجماع سكوته لا يقبل القطع  
فقال قوله لا يورث فيه ما فيه قوله والبكر بغير كان البكر تر حرمان محبة  
حتى روي المعرفه ابن مسلمة ان النبي اعطاه الله كس قوله بغير حجة  
روي انه قال صلى الله عليه واله وسلم سننواهم سنننا بل الكتاب  
قوله وبغير حل بالجماع مذهب روي القاسم عنه اهتزان دست  
احدهما الاخرى بغير ما تفتت جنبا نفى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بغيره عبد الله قوله وبغير عمر ابن حرم وسيا تفصيله راجعا حال من  
ابن عباس قوله قيل الشترع الغافل مرزا جان وغيره قوله معلوم عليه السلام

اه لا يخفى ان في الايراد اعتبر المرسل اليهم المقطعون وفي الجواب المجابة  
 المجتهدون قوله فلو لا نفر قال لهم فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا  
 في الدين ولينبذوا قومهم اذ رجوا اليهم العلم بخبر دون قوله والطائفة  
 اه من السبي القطعة منه او الواحد فصاعدا واكلها رحلان قوله المراد  
 في القروى اه مع انهم قالوا يجوز ذلك في الفروع دون الاصول  
 قوله وبوط اي النبأ ظاهر مع انه قد برر قوله على ان الوجوب  
 واما الجواب بان ذلك سلم في العقليات ولا نعم في الشرعيات  
 ولو سلم فالقباس دليل ظني كما في المختصر نعم كيف لا يخفى  
 مقترنه بدعي حكم العقل بذلك فهذا بعد تسليمه غير متوجه تأمل فيه  
 الطال وذلك لانه يلزم من العمل بظاهر عدم العمل بظاهر وما يلزم  
 منه تعديضه فهو لطيف قيل للمخفم ان لقول هذا العام مخصص كما لا يكون قطعي  
 امكن للاتفاق على صحة العمل بظاهر الكتاب اقول ليس مخصصا عندنا  
 بالكتاب فقط بل يعبر ايضا على التحقير قبل التعظيم او على التحقير  
 بالكتاب فقط الا منهم و هو يحكم لا يصح للماجته فنأمل في المراد اه اي  
 المعنى ان اصل احد و تدرج لزومها بابا في بابات المفصلة في كتب

الفقه ليس المعنى انها تدبر موجباتها بعد ما ثبتت طرقها تدبر على  
 لا منتفاز الاحتمال اه يعنى ان القطع لا يطلق على ما يتخلل الغير املاكة لك  
 قد يطلق على ما لا يتخلل احتمالا لانا شيئا عن دليل وبما هو المراد منها قوله  
 مطلقا اي سواء كان خبر النبي صلعم وغيره قوله كالمالكات قال الشافعي  
 واحمد لا يثبت الوكالة بخبر الواحد صلاح لانها يتضمن عقد كغيره من العقود  
 ولا تسليط على مال الغير قلنا هو غيبات حق بوجوه ان يصرف  
 لا التزام امر فانه مختار في القبول وعدمه فكان قبول الهدية فمن ذكر  
 انها ارسلت على يده وبوجه الاجماع قوله خلافا لهما فان هذه المسألة  
 والغرض سواء بالواحد فيهما كفايته قوله وفي جواب الشرايع اه صورته  
 حرط على سلم في دار الحرب فاجبه ان بان باعليه من الغرض والظاهر  
 المنعبر عدلا واضحه انما ان لزمته حتى لو ترك شيئا منها يكون عليه  
 قضاء الاجماع والظاهر فاسقافان صدقة فذلك وان كذب صلى الله  
 وقال الشمس لا يملك خمس المصح اه قوله والاصح اه وقيل لا قل خمس  
 ستين وهو محمود بن الربيع الذي رجم النجار فدية مات مني صح  
 سماع الصغير قوله على الشهادة اعلم ان عدم قبول الشهادة



مذسب المامية المارلية وعلية عاتمة العلماء وما عن مالك من قبول شهادته  
 بعضهم على بعض في الدمار قبل بعرفهم محمول على الضرورة كالحري بما استنفذ  
 أي أن التمل قبل الملوحة أو لعدة قوله واما الاسماع رد على ابن الحبيب  
 قوله الاسلام ذراه قبول بصفة شهادته بعض الكفار على بعض الكفار  
 على بعض الضرورة بخلاف الرواية كذا في شرح المختصر قول بل ثبوت  
 ولولا بته لهم فيما بينهم قال نعم والد من كفر والعصم وليا وبعض لم يقبل  
 خبر عن جبير بن مطعم انه كان جارا في فداء اسارى بدر فسمع النبي صلى الله عليه وسلم  
 يقرب بالمحرب بالطور وكان ذلك قبل ان يكلم عند الكوفة قوله عند الكوفة  
 فخرج القدر لعل الاتفاق على قبول روايته فخرج قال وفي صحيح البخاري كثر منهم  
 مع اصناف الغلو في الصحة قوله قبل شهادته القبول مذسب بصفة  
 والثابتة خلافا لما لك قوله غير واقع واما الطعن بالقرينة  
 فانما يستدل بها لا الى خبر الفاسق وقد مر نحوه قوله فاسق من القسوس  
 الترك لا مركبة والخروج عن طريق الحق ثم مضت الرطة عن تفتت  
 ضربت كالتفتت قبل منه الفاسق لانه لا يفتت عن خبره في القاموس  
 ليس في كلام جابلي ولا في خبرهم فاسق على انه عربي هذا قوله الرخمت



سمعت الى العبد قوله مال النعم التيتم فاذا الاسب ما لم يبلغ العلم وفي  
 البهايم فاذا الام قوله والعقوق عني والده عقوقا صديقه فهو عاق طلع  
 والظعن المراء بالظعن الظاهر بالسيب فخير من المبرمى لانه يعتقد  
 دنيا مرضيا عند الله فلا ينافي ما من قبول استنهاذ لابل الا بها وكلام  
 الخطا بته قوله وما كل اي بالمرودة وعرفت بان لا ياي الى الان  
 ما يعتد منه بما نخسر عن ربه عند ابل الفضل حتى في فتح القديان الفضل  
 بن الربيع شبهه عند يوسف فردت بهادته فخطاه الى الخليفة  
 فقال الخليفة ان وزيرى رجل دن لا يشبهه بالزور فليم رددت قال  
 لاني سمعته يوما قال للخليفة انا عبدك فالكفان صادقا فلا شبهة  
 العبد والكفان كاذبا فخذ الكف فخذ به الخليفة والحق ان رده ليس لكذب  
 لا على مجاز عن القيام بالخدمة التوريس بخذور ولذا وقع في القرآن  
 بل ردد لما يدل عليه خصوص هذا المجاز من اذلال النفس وتعلقه لاجل الدنيا  
 ولما كان فهم هذا المعنى دقيقا عدل الى الاعتذار بما يقرب من خاطر  
 الخليفة هذا قوله ابد موبد فصل الموبد بالربعة اما خبر اخر وموافقة فاسر كتاب  
 او انت ناره بين الصحابة وعمل بعض الصحابة بموجبه قوله اقتدار تعلق لكل

لا نتم فنوا

لا يهتم فقلوا من العبد والمتردد واللا عي فان منهم من صار عي في اضر العمر  
 ومع هذا فقد قيلوا ردائه قوله فاجيب الجيب مرزا جان قوله  
 حار بن بحر قوله مجهول محال اه قال الطن من ميل عدالة طاروا باطنا  
 فلا قيل او قيل باطنا لا طاروا المستور فالمختار قبوله وعليه العمل في اكثر  
 كتب الحديث المشهورة لان الامر لا يباين على حسن الطن  
 بالمسلم ونشره لا عادي مطلوب ومعرفة الباطن يتعد القول فيه فيه  
 فغال قوله قبوله قال ابن الصلاح يشبه ان يكون العمل على هذا الرأى كثير  
 من كتب الحديث المشهورة فمعه واحد من الرداءة الذين تقادروا  
 العهد بهم قوله فقل الفاعل من المختص قوله فخر مجاز الصدوق اه قال  
 عليه السلام المسلمون عدول بعضهم على بعض الامم ودان قد فت  
 ولهذا لم يكن السلف يملكون من عدالة المشهور قبل واول من  
 سئل ابن شيرازي قوله اذا تاب قال صلح التائب من الذنوب  
 كمن لا ذنب له قوله ليقبل شهادته ويؤيده قول عمر لابي بكره يجب  
 اقبل شهادتك وقبل لابي من مضي ستة اشهر قبل ستة  
 لو كان عدلا فشهد بالرؤى نعم تاريف شهد ليقبل من غير مدة قوله

فقل غرم في شئ من غير ان ينقص له غرم علمه فلا يخفى ضعفه ان اراد ملكية  
 لانها انما يحصل بالتميز نعم يحتمل انه عليه السلام علم صدقه بالقرينة فلا غم  
 صالح اه ان في جميع صالح مع صولح اشارة الى ان للبربر صرنا  
 والحق كذا لك وكذلك في جميع المراتب والمرتبات مراتب  
 العدالة ومنه ما شئتكم تدبروه للاعتبار والمتأملات اعلم  
 ان جميع الطريق يعلم بل للحدث الفرد موافق لفظا ومعنى من ذلك  
 الصالح او غيره جوا لا اعتبار والموافق القاري وقيل هذا الموافقة لفظا متابع  
 والافتناء وقيل من ذلك الصالح متابع في غيره من هذا التفصيل في  
 كتب الحديث قوله ولا بان له رواه استدلال بان التجاري  
 وملا قد خرجا عن مرواس ولم يخرج عنه عقر يس ابن الي  
 خادم وقد خرجا من بيع بن كعب ولم يرو عنه غير الي سلمه واميب  
 بان مرواس وبيعة صحابيان والعبادة كلمهم عدول فلا يصح قيل باعنا نعم  
 منهم كذا في شئ من القيمة قوله وهو مجهول وقيل مجهول العين من لا يعرف العلماء  
 قوله ولا بالنسب ليس بالنسب كتمان عبد الله علم عن المثنى  
 ومنه النسب في الاسناد واختلف في كونه من اسباب الحج

فذهب فريق من المحدثين والفقهاء إلى أن من تركب الله ليس  
ولو مرة صار مجرماً و مردوداً الرواية حتى قال شعبه على يروي  
الشافعية عنه لأن الزاوية صاحب اليمين أن أوس الحق خلاف  
ذلك لأن الله ليس ليس بكذب وإنما هو حسن ظاهر  
للإسناد و ضرب من الإيهام بلقط محتمل واختاره صاحب  
القاموس حديث قال فعل جماعة من الثقات قوله وأما بالنقاط  
أدعى الله ليس بالنقاط فهو قسم ثالث روى ما هو المشهور  
قد روى في رواية سارة إلى عدم مطابقة المثال لأن الظاهر من  
قول علي رضي الله عنه صحيح كما لا يخفى قوله وما بين في الشهادة أنه  
في المتن كنية العلانية المتأخرية الرافعية منها الواحد عند السمينه واليوسف  
وبه قال مالك وأحمد في روايته وعند محمد من اثنين وبه قال الشافعي  
وأحمد في روايته قوله ومن هنا صح أي في الرواية وأما في الشهادة  
فلا بد من المركب من الهبة الشهادة وإنما قال على الأصح احتراز عن  
قول فقهاء الحديث أنه لا يقبل تركبة النكاح إلا صلابة ولو عبداً عن ابن  
سماطة عن أبي حنيفة يجوز تركبة المرأة والعبد محمد و إذا كانوا



عدولا ولا يجوز في تركه العلانية الامن يجوز سبها فيه شتمها فيها بالفتنة  
 فيها الالفاظ سبها وة فقط لان تركه السر من الاخبار بالامور الدينية  
 وكل من هو لا يقبل خبره في الامر الديني اذا كان عدلا كما يقبل روايته  
 للاخبار كذا في فتح القدر قولنا بيننا الا عند محمد فانه يحسب عند رتبة  
 من المؤمنين في شهادته الزنا على ما قالوا قوله فتأمل فيه استاذنا  
 ان التقدير في الشهادته بعد كون المسوات اصلا بالعقل على  
 طريقه ما فيه تدبر فنتجده وانه كسر الشهادته قوله اخبار غلاني  
 يعتقد كسر الاخبارات قوله كذا قبل الفاعل مرزا جان طحانه اخبار  
 معياره ان قبل لا يمتنع خليفه معارضة بل يصير مناقضة لان حاصل منع كونها  
 شهادته قلنا يمتنع للمعارضة لانها اقامة الدليل على خلاف ما اقام  
 عليه الخصم عاملة في تسليم المناقضة اليه ولا خبر في ذلك بذات الحق  
 فيه رد على ابن المحاسب حيث جعل الذنب منتهى الدليل القاطع  
 اعتبر البصيرة عند الاستدلال وهو العلم بعينه برقوله اجتهاديه فيمكن الظن  
 فليكن بالمرجح واخيارا ما هو اقل على الظن قوله التعليل لا قبل  
 انه في شرح الشرح تحقيق ان العدالة بمنزلة الوجود مجموع لبعض الاجزاء

يتعذر ضبطها او ينفرد المحقق بمنزلة عدمه بل يكفي فيه انتفاء شئ من الاضراء  
 او انتفاء القول وفيها اختلاف فاعلموا ان الكافي باطلاق لزم التقليل في نفسه  
 ان اذ اقول الفرق ان الكذب حرام في جميع المدايب فالتعديلات من  
 اي كان لو ثبت بالصدق ولا يضر فيه الاختلاف في اسباب  
 العدالة لان المتدين من كل فرقة صادق فلهذا يكفي فيه الاطلاق ولا  
 يلزم التقليل بخلاف الصحيح فانه لا يستلزم الكذب للاختلاف  
 في اسباب بوجه قريب ما زعمتم انك جازع لا يكون عند العالم  
 او المجتهد كما مر في الكافي فلو تبعه بوجه قوله لزم التقليل والحاصل ان بوجه  
 الصدق من العدالة مطلقا هو المختار كما مر بخلاف من المحقق مطلقا فغير  
 قوله ولا ينفرد بغيره من سوانح الوقت وقد ضاع على كثير من سبق قوله  
 واعتراضه بان معارضة اصل الدليل وادليل استيفاء قوله مما قبله القابل  
 ابن الصلاح وسجدة الطوسي وغيره قوله قبل لا يلزمه القابل مرزا جان ولا  
 يخفى ان مثل يرد على احتجاج الشافعية قوله مرادهم ما صلا ان ليس  
 استدلالا بانتفاء المانع الخاص بل المقصود الفرق بين وجودهما  
 بان العدالة ليس به وجودا فيثبت على الزكوة والحج لا التباين في وجوده

فلا يشبه عليه فتأمل قول الترمذي وقد قالوا ينبغي ان لا يقبل الصحيح التعديل  
 الا من عدل متيقظ غير متساهل فلا يقبل صحيح من اضطر فيه كما لا يقبل  
 تركه من اخذ بحجوه الطرقة الاطلاق اه لو كفى الاطلاق فيها كان الاطلاق  
 اى الحكم بها مع شك طائرا لم يلزم له قوله لاحتمال ان قيل الاحتمال البعيد البعيد  
 لا يفيد بها قلنا النصيب كثر واختلاف العقائد غير يسير فله ما فيه من  
 والاطلاق في محل اه ان قيل لو قال يذم مخرج عندنا فغير بيان سببه  
 لا يكون مذمبا قلنا هو في حكم المبين كما مر قوله وتعليقهم هو بانه لو خفي  
 انهم قالوا يجب بيان سبب المخرج ليلزم لقلبه الحكم في السبادة  
 المشتبه في الرواية فهذا يدل على العبارة في التعديل والمخرج كما يكون عندهما  
 عند الخارج فاذا قال العدل با على استفادته ما يخالف مذمومها عنه  
 سواهما فظاهر ليس لان سواهما انما هو على مذمومها لا على مذهب فتأمل  
 قوله لان هذه العدالة ظنية لانها باطنية لا ينظر الى الظاهر والاعلى الا وقاب  
 يعاينة تعديل المعدل من عدالة الخارج يدعي العلم بنفسه فلو قلنا بعد  
 فقه كذب الخارج ولو حكمتها بنفسه كانا صاويين لجواز التخلف  
 في الظن وانما برهانى على ان الصحيح لا يكون الا من علم ثم لا ينبغي ان المسئلة

بطل على ان

يدل على ان العدالة على سلامة عن الفسق لا الملكة فعل المتكررة انما يضاف  
السلامة لا الملكة وهذا ينفعك في مسئلة المجهول قوله الى القول  
في الغيبة وفي شرح المختصر وقيل لم يغيرهم الى الفسق اعني بين علي معاوية  
واما بعد ذلك فلا يقبل الدخول فيها مطلقا اي من الطرفين وذلك  
لان الفاسق من الطرفين غير معين وكلاما مجهول العدالة فلا يقبل ~~الاعتناء~~  
واما الخارجون منها فيلزم ان ينهي قول لا نحكي ما فيه وقد استمرنا اليه في المتن  
فتدبر قوله قيل لا يدل الفاعل مرزا جان قوله بدليل الخطاب وهو قوله  
بايهم اقتديتم والخطاب ليعقبي المحضور فيفهم ان المقدير والمقتدي  
كلهم صحابة بالمعنى الاعم فالمقصود من قوله اصحاب الدين اقتصوابه صلى الله  
عليه وسلم فبذلك الوجه لا يدل على عدالة الواقعة وفيه رد على ابن الحاجب  
حيث استدل بهذا الوجه على العدالة بالمعنى الاعم للمعجزة بقوله  
فيل لا يدل الفاعل مرزا جان قوله وقيل ستة الفاعل ~~سبعة~~ <sup>سبعة</sup> ~~المنسب~~  
قوله من يعقبيه هذا اولى من قول بعض اصحابنا راد النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرجه  
ابن ام مكتوم ونحوه من العيان معهم صحابة بلا تردد وقيل معناه من  
راد النبي صلى الله عليه وسلم كالا شعيب الاشعث بن قيس كان ممن ارادته



وآتى باله يكره الصديق اسير فعا الى الاسلام فقبل منه ذلك  
 وزوجه اخيه ولم يخلع احد من ذكره في الصحابة ولا من تخرج احادهم  
 في المسانيد وغير ذلك في القصة قوله واطل على نفي اه قال ابن العاصم  
 قوله قتال السراة اله انه يمكن ان يجاب بان التخصيص في المعرفة بالو  
 على الاسلام اتفاق وانما النزاع في الراية على ذلك وبطول القصة  
 والرواية تدل على كذا من رتب محركة بن كربال بن زين السمره السجل  
 وانما يكون له بطلان بعد تسمية حامية وادع الصفة وروى احاد  
 سمعنا من اصحاب الجباب كذا في القاموس بغيره ما في الجباب  
 من علماء الدولة في ذكر الشيخ رضي الدين الغزنوي والجمع مقدم على التعديل  
 وقبوه في المعان التي هي من قولهم عدول بغير ومن لا نقلا قوله الا عيب  
 الاجبار في القاموس كعب الحر وكبر ولا يفي الاجبار معروف  
 انتهى لكنه وقع في كلام التفات ولعل من اطلاق الجمع على المفرد ما يقع في  
 الاسرار واليات اي الامور المذكورة في كتيب نهى اسرائيل وعند خصمهم علم  
 ان النزاع في الصدقة الاولى وقد ادعى الشيعي بما سواه فاما كان ذلك  
 فكل ذلك تدبر قوله نحو هذه اي كذا فعل في هذه وكذا فعل وهو يستحق

قد على ما عمل قد مران فعله بخلاف العام دليل سماعهم كحديث  
 ابن عباس من يدل دينه فاقتلوه واسند ابو حنيفة عنه انه لم  
 يقتل المرتدة قوله ولو ترك لقتلوا الفاضل مرزا جان (و) ولو قلنا  
 ان اكره الى ما قرر على الشيخ فكل شيخ ولا مفتض للسكوت  
 من اكره وعقله وغيرهما ولا مانع من الكا ر فبعض الظاهرة على انه لا يعمل  
 به والخصم انه معمول به لانه يفهم منه عرفا تقريره وايضا في سكوت اهل  
 الحق وذلك بعد من العدل عند عدم العلم كذا في المختصر من مقيد  
 اي حديثا قرر به عليه مثلا قوله للشيخ اي طبع المسلمين وبالطبع اي يجب  
 المرويات وللمجهول اي لمن ادرك صوابه مثلا وبالجهول مثل ما اقر  
 وللمعذور من خوا اخرجت لمن سيولد لك وبالمعذورم اي بما حار  
 في الاستقبال قوله والمناولة وهي ان يناول الشيخ اجبرت  
 لك رواية فني وقد يكون مجردة عن الاجادة بان لم يقل اجبرت  
 قوله والواجادة بالكون تبدا عا ديت بخط من تعرفه والواقبة  
 هي الا ليارت شخص معين باصله والا علام هو ان يعلم الشيخ احد  
 الطلبة بان في احوال الكتاب الفضل من فلان كذا في الحق قوله تجاس

لدلالة على ان الشيخ من روايتي  
 عن فلان وسبقه في الاجادة  
 بان يفعل الخ

مع الفارق وذلك لان نهاك رواية الكنا ونبأ ما في الكتاب  
والفهم لا مانع ثم من عدم التذكر لانه خرج العلم بقاءه تدبر قوله قطعت  
الروايات عنه مما يتعلق بقلبت قوله في البقاء الثاني في قوله وقاله  
قوله يحمل هذا الفاعل مرزا جان قوله كما قيل الفاعل مرزا جان قوله المسلمون  
بما فوا اي بنسب ابي في الفصاح والديارات الوضوح الشريف  
وسمي بعبد م من لعل اختياره كما العبد م اعطى اما لا يبطل ولا الفصل  
سيرة من الحبش فغنى اقامى الدار من بلاد الكفر وغموا برود الغنى على  
ولا يفر دون به وهم يفر بعضهم بعضا في وقع العدد وشبهه كذا في خواشي  
المشكاة قوله بل لعل به اشار الى مل قوله الميقين لا يزول بان معناه ان  
حكمه والعمل مقتضا لا يزول بالشك الطار واذا قلب اليقين فلا  
شك انه يزول بالشك قوله هذا لو كفى او حاصره على ما قبل انا لا نقيد  
في الاجتهاد والا ان يعمل ان الاخبار التي وصلت اليها مجمع رواياتها  
عدول معا فغير لازم بل كفى ان رواياتها عدول بدلا لا معا ولا يخفى  
انها اذا اجتمعت في حديث فالقول بكفايته عدلتها بدلا لا معا لا كما  
ضعيفا عدل عن ذلك الى ان الظاهر من حالها عدم قصد الكذب فلا يخفى

برواية من علم عدمه ولم يزل  
فذلك عدمه من بعضه لا يزول  
بالشك واما انه محتمل بعينه

بعد التماسه وبين انه يتم بدلا واما في صورة التكريب فانما سقط اعتبارها  
 لوجود خلاف الواقع يبين من احدهما والآخر من غير قصد ما تدبر  
 قوله ابا حنيفة مع انه في البدع وتوقف ابن العمام قوله  
 قبل ذلك القائل مرزا جان قوله فمعلت المعك القليل في  
 التراب قوله البقية بما كان صحابيا او تابعيا او غيرهما قوله وغيره  
 سواء كان واحدا او كثيرا قوله وهو الممنوع من الشذوذ اعلم ان الشاذ  
 هو ما يتفرد به وانه العدل مخالفا لغيره من العدل ثم مقبول ومنه  
 مردود على ما فصله مع الاختلاف فيه قوله لا يخفى بعد  
 لا سيما ان اليم اذا بلغ الحد طبعه خرج عن محل النزاع لان الكلام  
 فيما لا يفعل عن مثلها عادة قوله والاسناد الى حكم هذه الزيادة  
 حكم زيادة ائمة من دليلا واختلافا قوله ولا يخفى في جواب سوال وكون  
 تقدمهم بغير نقض تقدم الناقص فيكون ان يكون الامر بالعكس تدبر  
 قوله من واصل ابي روادا حله قوله الا ان اليم اه استشار  
 من عدم القبول المفهوم من النسبة قوله الحمل على المحذوف اعلم  
 من ان يكون قصدا وسبها فلا يرد ان الزيادة ربما يكون غير



كما في المثال المذكور لان الحال كما ينظر وقد مر ان حذف المتغيرات  
 لا يجوز تدبر قوله المرسل قوله اخذ المرسل بالمعنى العام لا بالخاص  
 استيفاء للمقام وكذا ان ينقطع المنقطع والمفصل المشهور ان المرسل  
 قول التابعي ذلك والمنقطع قول من دونهم والمفصل باسقاط من  
 اسناده اثنان من ابي موضع كان هذا قوله العدل العالم شارة  
 الى ان المراد من الاتية للعدل العلم بقوانين الرواية وان لا يجوز الاسناد  
 واذا لم يكن المراد منه عدلا فلا يلزم منه المعرفة كان تليد لان الظن  
 من انك تارة القول المجرم واعلم ان المسئلة اجتهدية والمقصد  
 ضابطه الحصول الظن لا غلب فتفكر قوله من عبد الله بن مسعود  
 قوله بارسال الصحابة لا يخفى ان ارسال الصحابة مقبول اتفاقا وانما ذكره  
 اجتناعا لتابعين تدبر قوله فردت اه وانما ردت لمخالفة الكتاب  
 كليم ولانها اعلم في هذه المسئلة عن ابي هريرة قوله نعم ان اجابا عا دلا  
 بلزم تحفظه التخالفت لان ذلك في الاجازة القطع قوله بل مرسل  
 اه المرسل جميع المرسل كالمسئلة بجمع المسئلة كالمسئلة على خلاف  
 القياس قوله وفيه اية شارة الى ما في كلام ابن سيرين من كونه

ان عدم الملاحة

عن باخذون لا يستلزم عدم الاخذ بمسبلة وانما يستلزم  
 لو ان سوانه مثل ذلك ليس كذلك كما قال الحسن بن مثنى قلت  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن بين لكن المقدم من ذكره عدم تحقق الظاهر  
 فتأمل قوله وفيه وما فيه اشاره الى ان الفرق بينهما باحتمال  
 السماع وعدمه قوله اذا قلنا الطبع اه ذلك عند المسألة  
 بينهما اما اذا كان بينهما عموم وخصوص فيجوز في مسند التحصيل كما  
 تقدم قوله والعادلة العبادلة ان عباس وان عمر وابن عمر وابن  
 العاص وابن النضر ليس منهم ابن مسعود وقلنا قوله راجح  
 الرجحان اعم من ان يكون في الدلالة او في البتة كما في التفسير  
 وقيد في شرحه بقوله في الدلالة وهو حكم قوله لم يضعف هذا ولي  
 من قول ابن الحارث وغيره وجوده في الفرع قطعه وذلك  
 لعموم الدليل فافهم قوله مما ساء الناس في الامور الحارة  
 مما لم يسم من اضافة الموصوف الى الصفات اي الامور وقيل المصنف  
 الحارث قوله بالمرس غير عظيم منقول يصيبون فيه كالمقوله في الامور الحارة  
 لان طرأوا احد فيما يعجزه اللبس اقط قوله تقريره بلزم الفصل الثاني

اجماع كل اهل الفقه على قول  
 هذا عند محمد بن ابي عبد الله  
 اختلفت فيه من سوادهم في هذا

مام مع خصوص الی غیر قلنا مخصوص باللیل فیسفی محذوف الباقی تدبر  
 قول بالمبین ای فی العموم والمخصوص والوجوب والندب و غیر ما قوله  
 فان فیہ مذاسب اعلم ان خبر بان کل من المذهب المذكور فی اللیل معلوم  
 البطلان بالاسطر مثلاً من قال بالاباحه ناک لم یقل بباحتنا  
 فلا تشبهه الا لواحد منهم قوله نانا لانه کان له تقریر علی ما مر من مختصر  
 ان معناه من کان یومن بالله فله فیہ سوجه سبب لزم من ان من  
 لبس فی سوجه سبب فهو لا یومن بالله و لزوم المحرم حریم لازم  
 الواحشیت اقول فیہ ما فیه قوله لا یبعد یعنی ان المتبادر من الناس  
 المماثلة من کل ریح وجه لازم الواحشیت واجب اقول فله ما فیه من ان  
 من استفاد ما استفاد من کل یکتفد والغالب فی المشغل المقته فی التمسک  
 من وجه تدبر قوله زوجنا کما قل یعنی الحق بقوله لعل لا یفعل عزم و یستعمل  
 کما یلزم ای لو کان واحدا علی مثلاً کان هذا التعلیل مستدرکاً قوله  
 و شیخی لمن کون اء و ذلک لانها من ولایل العلم عند عدم المفروض  
 اللیل قوله کل لانه برای سواد علم صحت و جهل قوله و ادروا لا یزاد فی شرح  
 قد یجاب بان اذا کان اتباعه عزم فبما فعله محال لعل جهته واجبا علینا

فصل

ولا یزعم

ولا یشکر

ولا شك ان مجال علم يتحقق ما كان منه ويا اومياحا عليه سلام فتح  
 لم يتم ان يكون ذلك الفضل منه ويا اومياحا بالنسبة البنا لوجوب  
 الانتفاع وهو يقتضي فعل مثل ما فعله على الوجه الذي فعله وان يكون واجبا علينا  
 بناء على ما فرض ان كل فعل محال لم يعلم بهته فهو واجب علينا والنتزام  
 ان كل ما فعله محال لم يعلم بهته فعله على بهته الوجوب بعيد عن الانتفاع  
 قوله خلعت حلقاه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلو اذا نزل فخلع حلقه فخلعوا  
 قال ما حكمكم على ان القيتم لها لكم قالوا لا نباك القيت فالتفتنا قال ان خير  
 آتاني واخبرني ان فيها كذا في التفسير قوله فمن جدوعني اعلم هذا المعنى ناسبت  
 لعبادات متعددة بل بالضرورة من الدين فهو اعم من قوله صلوا كما انتم  
 اسلم فكما يصلح جوابا بالهداية ليل يصلح جوابا لما قالوا امرهم لم يسجد الى العجرة  
 فتوقوا عدم منته فبين ما العاد وهو سوق العبد فان دفع ما في التفسير انه لم  
 يكن عزمه قاله بعد تدبير قوله وهو نعم من تتمه جواب ويمكن ان يجعل  
 استارته الى النقص بان استنفار التبليغ لاول على انتفاء الوجوب  
 لدل على انتفاء الذات لانه لا بد من التبليغ في جميع الاحكام تدبر  
 قوله وقد اتفقوا اه امي الزيد على الامكان وحاصل انهم ادعوا الى امكان الخاص

مخلصنا



ليتميزا في مذهبهم من مذهب الواقعية القائلين بنسب الأول في الفعل  
 على ما قاله المتفكران في العلوي وعلى مذهبهم قولهم استلخصوا والعموم أي  
 الوجوب والاذن ندرهم مطلقا أي من فاعله ومن غير فاعله ومثل  
 نجف بالفاعل وحده وقيل لا يدل أصلا فادفع في الدلالة على الجواز قوله  
 الذي لم ينفهمهم وسكون الدال المهملة من بني مدج بن مرز بن عبد مناف  
 بن كنانة قوله زيدا سامة كان زيدا مبيض وكان أسامة سود  
 قوله وأما ترك الكفار دفع ما يقع أن الالتزام لا ينافي الكفار الطريق ظاهرا  
 لم يترك ذلك عدم الكفار على أنه حق قوله المتفكران صلى الله عليه وسلم  
 أنه قال إمامهم من لا يظهر لهذه المسئلة ثمرة لأنه الأصل ولأنه العرف  
 بل محرم مجرى التواريخ المنقولة ولا يترتب عليها حكم شرعي وفيه  
 تأمل قوله سيقارطه باب أي بقاؤها بها واجتماعها في وجه البحث  
 الاستدلال للعبارة قوله وكلها في خمس أي حفظ الدين والعقل والنسل  
 والمنفس والكل قوله ملحق بالنسبة فيقدم على القياس قوله فافهم سادة  
 الله أنه يقتضي أنه لو علم أنه مذموم برأيه لا يصير حرمه وأكثرهم على وجه مطلقا وهو  
 لأن المراد منها بعضها في السيرة واستنتاجه لأنه المذهب اللاكهان

سنة

تقدير

نقول بعض الصحابة واجبا وهو خلاف الالجام قوله فعند اصحابنا وبه قال الشافعي  
 في الحديث على ما حكاه السبكي عن والده وكذا في النقيض قوله ونقض نقضنا  
 اجمالياً لا محلياً لوصح ما ذكرتم لزم ان يكون قول الصحابة مخالفاً للقبول  
 محج على ما لا يضره ان يكون قول خبر الصحابي من التابعين اذا خالف القبا  
 ايم حجة على غيره قوله فليس مثلاً لهم روي عن ابن جعفر انه قال اذا اجت  
 الصحابة سلمناهم واذا جاز التابعون راخصناهم وفي رواية لا اقلدهم  
 هم رجال اجتهدوا ومن رجال تهتبه كذا في النقيض قوله تخلف في احد  
 در بجائزهم تحويه من كلام سائر المختصر حيث قال في المبادي ان  
 غير البرهان لا ينضم شيئاً فانه لا علاقة بين الظن وبين شئ  
 لا شفاؤه مع بقائه سببه على بعضهم ذلك على الدليل الاصولي كالنظم  
 للمطر واما الدليل المنطقي فلا يمكن تخلف للظن بالنسبة عن ظن مقدماته  
 كيف وانضم منه رجب في الكبرى فاذا ف الظن كطية الكبرى مثلاً  
 اذا ما قبل بذات شخص لطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو بارق  
 فاذا لم يحصل الظن يكون بذات شخص سارقاً فبار على العلم بحاله انيس  
 بارق فينه الظن يكون كل من يطوف بالليل فهو سارق

فاذا لم يحصل الظن يكون هذا الشخص سارقا بناء على العلم بما لا ينسب  
 سابق فبذلك ظن يكون كل من يطوف بالليل فهو سارق قوله من باب  
 اي الكائن النعاز من بين اثنين فالصير الى استناده والكائن متعارضة  
 فالمرجع الى قول الصحابي فان وقع النعاز فيه فكما سياتي  
 قوله كما في سورة المائدة تعارضت الروايات في حله وحرمة استلزام  
 المستند متبين فلهذا بطهارة المورد نجاسته واختلف الامام ومن ابن عمر بن  
 وعن ابن عباس طاهر فصرح ان الماء طاهر والحدث لا يزول فيضم  
 التيمم ان قيل قد حجت حرمة الماء طاهرا لا ترصيح اجيب بان الترجيح  
 بالاجتهاد فبظهر في حرمة الماء احتياطاً لما لا يرد ذلك فبقى النعاز من  
 وقد لزم تعارضه حرمة التعصية بالنجاسة والضرورة المختص للظهارات  
 ولم يترجح ليس كالمهر ولا الكلب فصح بر قوله ابتداء في قيل  
 التمري فاذا عمل باحد عمل باحد غير ليس له ان يعمل بالآخر قوله  
 وقوله ما فيه استاده الى ان القياس على الكتاب والسننة  
 يقتضي المصير الى القياس لانه دون كاهن وقد تفرق بان قولهما عند عدم  
 المحاجة بالسبع على ارجحها فبقاها مستان ولا ترجيح في ترجيحنا ليس

انفصاف

الاقبال

الى قياس ثالث تدبر قوله لا تحصيل ثالث فنية الفرق بين التحصيل  
 عندنا فنيهما باعتبار الازالة وعند الحقيقة باعتبار العمل وقولنا  
 عندنا لا يبرح بقدر الامكان ويشهرون بين العلم ان الحقيقة كثيرة ما قالوا  
 في كتبهم الفقهية بالتحصيل عند المعارض فادور عليهم ان التحصيل الذي  
 يقولون عند المعارض فاحفظ ولا تغفل مكنيا ما بين اخباره هي معارضة  
 اختاره ابن الهائم في التبرير قوله و لم اى البناء والمقصود بلوغ الوسط  
 والمطرفين الى حد التواتر قوله وما قبل الفاعل انما هو في التلويح قوله  
 وفيه ما فيه استاذة الى ما اتفقوا عليه ان المسح على الخفين ثابت  
 بالنسبة لشيء لا بالكناز على انه يلزم ان يكون الالبسة على كل  
 قراره ما تضمنه في بيان فرائض النور فخال قوله في الطهر قال نعم  
 وليكون ذلك عن المحقق قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحقق  
 ولا تفرحوا بوجن حتى يطهرن فاذا طهرن فاقون من حيث امركم الله  
 قوله وليطهرن لا تضع في صفاته ثم فلا يرد ان التلخيص انما يتم لو قرأوا الطهر  
 طهران بالتحقيق ولم تقرأوا حكما لو جوب العبادات قوله في تحريم  
 المصيب في سنن ابى داود وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كل لحم المصيب

قوله اخبرنا  
 اول الامثلة قوله المفضل من هذا في بعض  
 الى التفرقة وبينهم المباح قوله قد يغفر

وروي الجاهل الأثرية عن خالد بن سالم عن حمزة فقال صلى الله عليه وسلم  
 لا تذاق النعيم من غير طهارة روحه كما في كتب السنة عن ابن عباس  
 روح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم وهو النجار روي لها وهو حلال قوله صلى الله  
 عليه وسلم لا يشبه إلا حمزة وعنه الموطأ عن سليمان بن يسار قال بعث النبي  
 صلى الله عليه وسلم أبا رافع مولاة ورجلا من الأنصار فمروا بميمونة بنت الحارث  
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج قال ابن عبد البر إن سليمان ولد  
 سنة أربع وثلثين ومات أبو رافع قبل عثمان بستين وكان قبل  
 عثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلثين فلا يمكن أن يروي عنه كذا في الخبر  
 قوله وهو حلال عن يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم يرويها وهو حلال  
 وقال وكانت خالتي وعالما بن عباس وزاد فيه أبو العلي بعد ذلك إن  
 رجعتا إلى المدينة ومن أبا رافع روي النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة ونبي لها وهو حلال كتب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الكناهي أن الكن كونه النقي نبار على الدليل ونبار على الله  
 وصل الطهارة الماء فإنه يمكن أن يعرف بها دليل يان على ما جاء في السما  
 أو ما عاريسه أثرها سنة وملاها بأحد ما ولم يقبض عنه أصلا ويمكن  
 أن يعرف بالمال يان ليمتد أن الأصل في الماء الطهارة ولم يعلم وقوع



وأيضا يصح

الخامسة في قبطه وبيان من متى الخبر فعمل بمقتضاها كما مر وان تعد السؤال  
 فعمل بالاستصحاب لانه وان لم يطرح مر محادثة بقوله اما الفعل القيل  
 او اعلم ان هذا يقع قسم وكل قسم ثلثة انواع وكل نوع ثلثة  
 اضاف فبلغ محال الستة وثلثين قد فصل احكامها في المتن كما يعرف  
 بالثمة برفعه قوله قيل التمكن هذا اقل وادنى وقد يكون بعد التمكن مثل ان تقول يوم  
 يوم الخميس احب علي واجبا ثم يقطعه بعد معنى ستين زلة فيأتي  
 اي في القسم الرابع لانه نظيره قوله فاعلموا ان ذلك لان النسخ  
 لازم على كل تعدد بخلاف ما يأتي في الرابع ويظهر من هذا انما هو النسبة  
 البناء فلا ترجح لظهور القول في حقه قوله ففعله كما مر في مبحث النقص  
 بفعله صلى الله عليه وآله وسلم قوله فتلك انما هي اي على تفصيل في حقه  
 وفي حقه قوله ان قيل يلزم الوقت في حقه وارجح القول في حقه مع  
 ان القول واحد قلنا ترجح القول باجتماعها لا استتلاصا لعمدة ما قلنا  
 مختص بنا ومقتصر حكمنا علىنا فتاقد به ولا يحكم به عليه غرضه مما قلنا وقطر  
 فيه الناظر في مختصر قوله ويدفع الدافع ابن الهمام وغيره قوله  
 وذلك اي التعارض انما هو عند عدم التباسي فله والاطلاق تعارض

فمر من عدم التلذذ فلا تسبح عند العلم بالمعاضد ولا الغدا سب عند الجهل  
 تدبر قوله و النعمان عا ما اى له و لنا قوله ما جاى به و بنا قوله عند الجمهور  
 خلافا للمعاضد اى على و ابنه صبيح قالوا يلزم التخيير و قيل يتألف من اى  
 قوله و منه اى من تقدم بهم المراجحة ثم خبر عا ايشه فى فضل المعاضد  
 و تحتها من الخاضعين على خبر اى سبعة لفظ انما امار و ذلك للاحتياط و كون الظل  
 فى مثل على اى و اجد بين و كسفت فلا تلاحظ و لا تترك للوحد بى  
 الا تنزل قوله تصاب السجادة مع شرايطها قوله و منه و كثر الاموال  
 يدل على قوة الاثر للعلمه اى الوصف قوله و الا على اى اى القطع على القطع  
 و الظنى و اذا اختلفا فلا تعارض و قيل غير هذا ما قيل انما على اى انما  
 قوله على نكرة فى النفي و استثنى بعضهم النكرة بالمنقبة بلا اللتى لئلا يفسد قوله  
 خلافا للمنفقة على ان يستثنى ان ابا حنيفة اجمع مع الاذراعى بكنة فى  
 ٣٠ و القائلين فقال الاذراعى ما بالكلم لا يرفعون عند الركوع و الرفع  
 سنة فقال ابو حنيفة صدقنا ما ومن ابراهيم عن علقمة و الا سود عن عبد  
 بن مسعود ان النبى صلى الله عليه و آله لا يرفع المائدة افتتاح الصلاة ثم يودى من  
 ذلك فقال الاذراعى اصدك عن الزهرى عن سالم عن ابنه ابن عمرو

عمر بن الخطاب

وقول حدثني حماد عن ابراهيم فقال ابو حنيفة كان حماد اخاه من الرضعة  
 وكان ابراهيم من سلم وعلمه ليس بدون ابن عمر في الفقه والكفاية  
 لابن عمر صحبه ولا سواد فضل كثير وعبد الله عبد الله فخرج كلفه الراوة كما رجع  
 الا وراعي على الاستناد وهو المذهب المنصور عندنا كذا في فتح القدير  
 كما هو روي في المدينة على الورد في كونه ليس المرو ترجع خبره في على الحكمي  
 بالاصطلاح المشهور وهو ان ما ورد قبل الهجرة مكي وما ورد بعده مدني  
 لانه لو كان لك كان احدهما ناسخا للآخر والنتيجة ليس من باب  
 الترجيح بل المروان الجبل الورد في المدينة مقدم على الورد في كونه سوار  
 علم رودة قبل الهجرة ام لا وذلك لان الغالب الكتاب ورواها  
 قبل الهجرة وفي احاديث بعد ما يذا قوله وفيه نظرات اشارة الى ان تأويل  
 المرسل لا يسل ذلك بعد عدله المتفق وامامة وكونه خبره ليس  
 التسوية فان احكام الاما دين المعينة التي ليس فيها عيسى خيرا  
 لمحبس متعلق باجماع النقل ابو حنيفة الثاني يفتي بصوم الكفارة والحد المطلق  
 لان احبهم لم يجردهما لا يمتين ويحاي بان توقف الله على  
 اللاحقة على صفة الوجوب فلا يتصور في اللاحقة على السابقة تدرك

انها موعنة ثم تذكروا في الروايتين  
 والنقل والآخر الوجهين  
 فاسبق في علم صفة الاحكام  
 واللاحقة

صنف به والوجود اما الاول فلان الكل معا بعد قوت الثبوت لا ترى  
 ان زيد را بجا يفاوهم كل واحد ولا بقا دم الكل واما الثاني والثالث  
 فانما يتم لو كان كل من على القرينة بنفسه في العصبية كذا لك فان الرجعية  
 انما افردت او حجت استحقاق لخصف لا غير وكذلك لا غرة  
 لازم لا موجب عند الفروا والاسحقاق السدس فغال قول منقول  
 بكثرة يمكن ان بجانب بالفرق بان اليقين بالاجماع تقيدى بالتواتر  
 قولى وبان الاستسناد والتواتر يجب ان يكون الى المسحوب  
 للقطع بخلاف الاجماع قوله كلاهما من الطبع اى منقول وما يؤخذ منه لان  
 الغرض باجماع فواظروا لاتفاق باجماع الاغرام وفيه رد على شارح  
 المختصر حيث قال الاجماع لغة يطلق على معنيين احدهما فاجمعا كذا اى اجمعا  
 ومنه للصيام لمن لم يحج الصيام من الليل وانا فيها الاتفاق ومقتضاها جميعا  
 جميع كالسنة وتكرر بر قوله فالواحد لانه يرد على انما لان كما قرر  
 في شرحه من قوله انه مع القول باستحالة الاجماع لثبوت غير واحد الى النظام قال  
 السبكي ان هذا قول بعض اصحابه واما راي النظام فانه في بعض اصحابه فلو انه يتصور  
 لكن لا جهة فيه كذا لغة الفايض والبوسنى الشيرازى ابن السكيت والادامى لاربي

واتباعه واليه استشار في المتن بقوله بعض النظامية قوله قبل في تعامله من ارجان  
 قوله باجماع كل عصر على انه تعامل ان يقول ان الاتفاق على لغة علم التعامل  
 انما هو لان حنيفة يذهب عند العقول كسب الصدق النافع وبذلك ليس  
 من الاجماع المتنازع فيه قوله حتى صاراه فيه استشارة الى العمل من التنا  
 فتدبر قوله حادثون حدوث السبلات السبعة قوله من حيث  
 هو اجماع فيه رد على الامامية حيث قالوا تخطب بمخالفة للاجماع  
 من حيث دخول العموم قوله باجماع الفلاسفة علم ان اجماع الفلاسفة  
 على قدم العالم منبني على اجماعهم على احباب الباري وانه علم تامته للعالم  
 وان اختلف فيها مع ذلك فكل حدوث في كلامهم على حدوث  
 الذي اتى معنى الافتقار وتحقيق ذلك في كتب الحكمية والكلامية قوله  
 في محمول على الحدوث اه فانه دفع ما في التحريم من منع اتفاقهم على فان  
 مداره على استشارة الى ان المرد بالشرع غير ما ورد بالشرع لا ما لا يدور  
 الا بالشرع ولا بحيث عنه في الشرع فلا يخرج الاجماع على ما عليه دليل  
 عقلي اليه ولا يدخل الاجماع بمجرده العقول فتدبر قوله وجميع غيره قالتم  
 ومن يناق الرسول من بعد ما تبين له الهدى وينزع عن سبيل المؤمنين



قوله يا قولي ونصلي جهنم وسائر مصيبة قوله انه لو سلم دلالة السارة  
 الى ما ادرو عليه من ان لا تكلم ان من العموم ولو سلم فلا سلم ان ابتاع  
 غير سبيل المؤمنين كحظ مطلقا بل لشرط لا يقتضيان مشقة الرسول ولو سلم  
 فغير سبيل المؤمنين هو سبيل الكافرين ولو سلم فالمراد كل المؤمنين الى يوم  
 القيمة ولو سلم خصوص كل عصر فهو عام في العلم وبما يل ولو سلم خصوص  
 بالعلم فالسبيل غير لا عموم له ولو سلم فمفسد وطب لبقه بين المدة  
 الى غير ذلك واجابوا عن الوجوه كما هو مذكور في المطولات كما لا يحكام  
 للابدية وغيره قوله واستبعد الامم الى اخره وذلك لان كثرة الامم  
 يبلغ الى صيت يعقيد تواتر القدر المشترك ولو سلم فلا لازم القدر المشترك  
 من اللفظ ولا يلزم منه تواتر المعنى لان الدلالة لينة ولو سلم فلا يلزم ان يجرى  
 اي عقلة المجتهدين المحققين على سلالته فتأمل قوله الى الله والرسول اه قال نعم  
 فان تنازعتم في شئ فمنو الي ائمة والرسول قوله لكل وايمانا لان النبي  
 لله وامر كامر قومه وسببا في فصل الاجتهاد وان المجتهدين افاضت بخلاف  
 رائه اذ اكرهه فقد مع انه حرام عليه ذلك قوله كما قيل لعل مرزا جان ولو  
 صح الجواب ان المجتهدين اذا اتفقا كما هم بائعهم على حكم فلا سبيل لخالفة

بانها لمجتبه اضر فلم يكن الا ان يختلف برأيه من حيثية من غير دليل شرعي  
 ولا شك انه حرام لان الواجب عليه التقليد قول الحق انه اذا كان  
 لمجتبه قولان فوافق بقوله الاخرين سائر المجتبهين والمقلد على قوله القديم بل  
 يجب على المقلد الرجوع وسيا في قوله وكل حكماء دفع لما توهم  
 ان بطلانه لا يلزم من انتفاء المدلول بل الجمهور كما في النفي رنا قلا عن  
 السكك وكشف البرزخ وحي قوله قيل لغيره هذا القول الثالث في المسئلة  
 قوله لو قيل مخالفة ما صلا ان هذا لان فيه تعظيم وكل ما للفاسق  
 لا يقبل منه وما صلا قوله قول المتعارضة بان هذا ما ادعى اليه اجتباؤه  
 وكل ما يكون ذلك يحرم عليه مخالفة مطلقا وفيه شارة الى منع الكبرى  
 فما قيل ان منع الكبرى مكابرة غير مسموعة قوله ليست مختصة كيف  
 ويلزم ان لا يفيد بمن ومعد من الصحابة بعد زوال لآيته وورود الاحاديث  
 وهو بطلانها قوله فنقل نيم القائل الاول مرزا جان والثاني  
 انتقارانه والثالث شارح المختصره وحين اعلم ان الدقة بالفرق  
 بين انتها من السمعية وعدم انتها من العقلية مع ان النظائرهما سوا وجه  
 الفرق ان مقتضى السمعية ان الحق لازم لو توقع الاتفاق مطلقا ولا يقتصر

فقي

العقلية ليس كذلك انك بـل مقتضاه انه اذا صار الاتفاق جرحاً منطلقة مخالفة  
 فلو دفع الاتفاق ولا جرح به كما قال منضمنا بنافه ذلك نعم ينافي السبقية  
 لانه اعتبار على ما ليس نحن تدبر قوله ولزم نقصان جواز الاجتهاد وعدم  
 جوازه قوله ما جاز الصحابة اي باجماعهم على حكم معين بعد اجماع على ان لا  
 قاطع فيه محل الاجتهاد والتمسك اجماعهم على ما لا قاطع فيه يجوز فيه الاجتهاد  
 لم يتعد الاجماع على حكم صلاحية قوله او لطلب ان اللازم التزويد مبنى على  
 ان سبق المخالف مانع من الاتفاق اجماعهم لا كما سبأ قوله عدد التواتر  
 ليس المراد بعد التواتر عدد معين بل جازوا بغيره في المحسوس لقطع العقل  
 بصحتهم ومن اجل محتمل لان اتفاق العلم بعضهم لا يكون في العادة الا من قاطع  
 شرطه عدد التواتر قوله مسلم التابعي اعلم ان بين هذه المسئلة والمسئلة  
 التابعة عموم ما من وجه بان التابعي اعم من ان يكون واحداً او اكثر والمخالفة  
 القبلية اعم من ان يكون تابعياً او غيره تدبر قوله مما لا تري انهم جميعاً على خلاف  
 الشبهة ولا نفى كما نقرر قوله مع ندرة المخالفة فيه شارة الى ان القائل  
 لو بلغ عدد التواتر لم يكن اجماع الاكثر جازعاً واللازم نقصان على ما قبل  
 قوله بخلاف قوله فان الصحابة لم يوافقوا بل الاجتهاد حتى روي انه جرح

المقولهم فكان لا جاع فاجابوا بدونه وهذا قال محمد بن نفيع القاضي بجواز  
 بيع الدمن لم يقبض قضاؤه لانه مخالفت للاجماع قوله كثره الفرق  
 اه ظاهره منع للسند لكن المقصود ان الدعوى لم يورثها الاكثرية لانه  
 والمانع وانما وقع له الاشتباه من حيث سند فاستدلوا  
 الى محل النزاع بحيث يعمل به سند وكما ثبته كما هو الحق تدبروه من سند  
 الغيبة والحيث بعد ما كان اهليا قوله فتأمل استارة الى ان محبة  
 الاجماع ليس عقليا بل هو عقدي الا ترى انه لم يكن محبة في زمانه  
 صلى الله عليه وسلم فلما كان انقضاض زمانه عنهم شرط فلم لا يجوز ان يكون  
 انقضاض المتعبد به شرط لكون الاتفاق محبة تدبروه ليلحق المجتهدين  
 التلاحق ليس كالتقابل لا متناع ان يكون الواحد مقدما ومتأخرا  
 بل هو معنى اللزوم وانما امتار به الصيغة ليدل على التلزام والى هذا انما  
 كانت الخاتمة صحت قال التلاحق المجتهدين بعض بعضا فاندفع ما في  
 شرح الشرح انه لا يلزم تلاحق زيد عمر بن الخطاب ولا يلزم  
 التلاحق من زمانه ولو قيل بعد خلقه اه اي ان قيل عدم مدخلية التلاحق  
 كما عليه البعض فالامر بقره ولو قيل بعد خلقهم فالامر بقره لانه لا يلزم

الفراض المجعدين فخطا فلا يلزم عدم التحصيل له ابو عبيد بن رافع العيني رحمه الله  
 كذا في التفسير قوله رجع عن عدم حجة ان قيل في صرق على الجوارح في مخالفة  
 قلنا لا نعم لانه اجزاء ولو سلم فغايتة ان يذهب على اشتراط الفراض  
 ولا يلزم ان يكون مذهب الكل روي البهقي عن علي انه خطب على منبر الكوفة  
 فقال اصبح رائي وراي امير المؤمنين عمران لا تجارعهما بات الاما لا و  
 واما الان اري كنهين فقال له ابو عبيد السلامه راكي من الجاهلة الحسنة الطائفة  
 راكبك وصدقك ثم قال انفقوا فيه ما انتم فاضون فانما اكرم ان اخالف  
 اصحابه كذا في التفسير قوله عمر وعثمان الزود مدني على اختلاف وقع الثاني  
 فضل عمر روي ان عمر كان يقول ثلثت كن على رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اضرته  
 وانني عنهم متعولج ومتعولج وحي علي خيرا لعل وقيل عثمان في الجوارح ان مروان  
 ابن الحكم قال شهدت عثمان وعليهما وعمر بنى من التعة وان تجمع بينهما فلا  
 راي على بل بها ليك لعمرة وحجة قال كنت لا وروى النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
 احذر قول الحق ان قول الناهي قول ابن عباس محل التفاضل في اموال الربوا  
 لا يعمر قوله و على عدم الاعتراض الامد رايان مذهب علي حواشيهم وروى لم يزل  
 بل عليه جميع الشيعة واجيب في شرح الشرح بان هذا ما يروى ولو لم يكن عن



كما قالوا من محبة قائل تجارة قول لا يذهب عليك ما فيه فندبر  
 قوله فبه ما فيه استارته الى منع النحولان قوله موجود بدليله ولو لم  
 فلا يستلزمهم ثم لا نعم ان التبريع اجاز و ذلك لان كل  
 فرق يجوز ما يقول به و معنى الاضربيل المراد يجوز كل عدم قطع من غير  
 بهذا المعنى ضرورة في المسائل الاجتهادية اقول يجوز بهذا المعنى لا ينافي  
 القيس فان الواجب او المحرم بال دليل انطى يتعين مع انه لا يقطع به كمال  
 فالتشريع بهذا المعنى لا يغير محنة مطلقا فندبر قوله وقيل اه اشار الى دفع ما  
 المنقصر قوله باطل البحت هم على دفاطه والمنان لا روى الترمذي  
 عن عمر بن الخطاب سلمه لما نزل انما يريد الله الآيات لعل النبي صلعم عليهم  
 كذا قال هؤلاء بل متي وحاصلي اللهم ذمهم عنهم الخ  
 فظهر لهم تلهيه كذا في التفسير قوله قبل لا فائدة القائل من راجح ان قوله  
 بالناحية مجمع والناحية عبد الحميد ابن عبد العزيز كذا في التفسير قوله ضعيفان  
 على الثاني تباعد رواته اما ضعف الاول فلما قال احمد حديث  
 لم يصح والرد بلا نص مثل هذا الكلام عن النبي صلعم واما الثاني فلما قال النبي  
 هو من الاما حديث الوتية وقال السبكي عن شيخه كل حديث فيه

لفظ الخبر لا يصلح الا صدقيا واحدا في النسب كذا في التفسير قوله وتعميمه في  
 كذا في التفسير من التبراهين قوله ما قيل انما بل مرزبان وغيره قوله عادة فيه اشاره  
 الى ان مقتدره باضرط ليس بلون خبر كما قيل او مثلا يام بعد بلون خبر كما قيل ليس  
 الصواب قوله فاكتر من غيره عليه كذا في التفسير قوله وعن الشافعي ذهب اكثر  
 الشافعية الى انه لا يوجب الشافعي وذكر ان الواجب وغيره في خلافه رواه  
 الباقون من الشافعي على ما اورد من حاكم والافيات على ما اورد من غيره  
 قوله فلهذا وذلك لان الاختلاف جائز في الاجتهاد بات واما  
 والاعتماد بات قوله وقصة مع المروعة روي ان عمر بن الخطاب عن الربيع  
 على اربعة اوجه ورسم في صدقات النساء قالت امرته قريش  
 يا امير المؤمنين نبيك الناس ان يبدوا في سلاطين على اربعة اوجه ورسم قال نعم  
 قالت اما سمعت الله يقول واتممت الامم فخطار فلان فدا فدا وانه شيا  
 فقال عمر اللهم غواكل احلفه من عمر حتى تمخرت في الحال ثم رجع عن ذلك  
 قوله فالحنا اراه عليه بوسم الشياير والامام الغزالي قوله ان رفع  
 ليس به احداث مذنب بل اختيار مذنب من بين هذا فثبت با علم  
 ان التحقيق ان تراعى الفصل مع الاكثر ليس الا حسب الظاهر الاكثر غير هذا

المسئلة تحفظ وحكما ومن ثم اذا كانت المسئلة متغايرتين تحفظ لم  
 يمنع اتفاقا كما في شرح المختصر واما النزاع في ضربات المبل بان  
 بينهما بل قد مشترك ام لا فخرج عما نحن فيه تدبر فانه بذلك تحقيق  
 في منع البروجيب عند البائع قوله فالحرام ان الله قوله بالعبود اي  
 منس في باب الزواج المبرم والحرام والجنون والحب والعنف وسر  
 في باب الرخصة الثلثة الاول والرق والقرن قوله ثلثت الباقي  
 بعد فرض الزوجين قوله ونحوه اي مسئلة لام وما قبله القائل ان المحاب  
 وضرة قوله وجعل مسئلة كما فعل شاذ مختصر حيث ضرب مثلا لذلك  
 وهو انه لو قال بعضهم لا يقبل بدمي ولا يبيع الغائب وقال الاضرون لا يقبل  
 ويبيع فلو جاز ما لمث وقال يقبل ولا يبيع لم يكن مستغنيا لاتفاق لانهما  
 مسئلان انتهى قوله عن النزاع لان النزاع في المسئلة الواحدة  
 تحفظا وحكما صغيف لان الفرق تحكم وربما يمنع الاجماع على عدم الاعتناء  
 كما مر من قهر الاسلام في بالسبح قوله كما يقبل القائل مرزا جان  
 قوله خلاف سبيلهم لا بالمعاصرة مطلقا وهذا تاويل من الصلوات اشد  
 باقتضار دليل قوله من ظاهره الدليل وفيه جمع الدليلين فلا يلزم المصا

فتدبر قوله بل المدلول بمعنى قوله تتبع كلما غير ما عندهم من الاحكام الشرعية فهذا  
 عن الدليل سبكت نخبه لا عدلت امره لانه لا يتصل بالعلم اعلم فيكون ما مورا  
 به لان طلب العلم كنه لك بخلاف التعميل فانه يكون بعد العلم بطلب العلم  
 علم ما علم بطلانه لا يصح فغافل قوله فقول كل اه ان قيل الم لازم خطأ الافتاء  
 والكلام في المقتضى به قلنا اذا كان الافتاء خطأ لم يكن المقتضى به مقالا مراما  
 الحق والعصمة هما بوال اتفاق المجتهدين حيث مجتهدون فهم بدون راسم  
 كسائر الناس لا عبرة لوقا فهم فانه في شرح الشرح انه انما يلزم حوا  
 الخطاء لو لم يقع الاجماع قوله قيل فبه نظر القائل ان الهام قوله قيل القائل  
 مرزا جان قوله ولك لان اه وروايت بان بنا كلامه على ان العلة  
 لما كانت متقدمة على المعلوق مرتبة وجوده لما لم يتحقق وجود المعلول يتحقق عدمه  
 وهذا لما تقر بان في مرتبة وجود العلة ليس وجودهم ولا عدمهم ليس  
 هذا ارتفاع النقصين وجوب شي في مرتبة سلب وجوده في تلك المرتبة طرف  
 الوجود لا سلب الوجود لا سلب في تلك المرتبة طرف السلب والعدم  
 تدبر قوله نقل الطي اعلم ان ما يجب زعم ان الدليل الاول فيطعن وليس  
 كذلك لانه قياسا على ما لا يستبعد منه كونه معارضة الثاني

استجددوا نقض

كم فائدة

حجة فيه اليقين واليقين منقوض بالقرائن كما المستهزاة في غير الوجه فمنا ما هو  
 وما قيل ان الغايل من ارباب قول فيه مصاورة لان اتفاقهم على ذلك  
 بعد انما يتم بالدليل للوجوب والحرمة ولو ادعى دليلهم الى انما لا يقال له  
 لا للوجوب والحرمة مع فانما ات الوجوب بهذا الاتفاق وادعى  
 ولو كان لكم دليل على الوجوب غير فلا كلام فيه كما في المختصر عبارة  
 المختصر الفارسي لا جاع القطعي لما فيها المختار ان نحو العبادات خمس  
 بغير ريس كذلك قوله لغة التقدير بقية الشئ بالذراع  
 وقت السهل بالنقل وعلان لا يقاس لفلان وفي قوله سارة لان  
 الاصل التقدير وفي المسألة نقل وعليه لاكثر لانه مشترك بينهما كما فهم  
 من المختصر قوله عند المصنوعة او بمعنى المتبادر من المسألة وكل من كان  
 ما يكون في الواقع وعند المصنوعة لما كان الحق مستقدا لكل مسألة واحدة صح  
 عند المجتهد فهو في الواقع ومع قطع النظر عن اعتبار فليس في الواقع  
 مسألة واحدة فلا حاجة على راسهم زيادة في نظره واما المختلة فلما كان  
 عندهم الحق واحدا فالمجتهد قد نصيب وبالصحيح وقد نخطروا بالفاسد  
 فلا يشك احد فهو تعرف للصحيح على راسهم ولو قصد التعميم زيد في نظره



لكن يخرج مساواة وانعته لم يعتبره المجتهد ولم يتعلق نظره به ولا بأس  
 لأن البحث لم يتعلق به وبالعلم فيه رد على ابن الحاجب حيث قال  
 يلزم المصونة زيادة في نظر المجتهد فقد يرقوه فقبل تقدراهم أي نقد الفرع  
 بالاصل في الحكم والعلة وقبل سببه فرع بالاصل في علة حكمه وقيل بل  
 المجتهد في استخراج الحق وقيل حل الشيء على غيره بأجره حكمه عليه بولائي  
 باسم وقيل حل معلوم في انبات حكم لها بامر جامع بينهما من انبات  
 حكم وصفها ونفيها هو القاضي اليه بكونها قلائد وقيل امانة مثل حكمه المذكور  
 سبع بمثل علة في الاخر بولائي منقول لما تريد وقبل فائدة الحكم من الاصل  
 الى الفرع لعلة متحدة لانه ركب بمجهر واللغة بولائي الشريعة وقيل انبات  
 حكم للفرع بجامع وقيل مشترك وقيل تسوية واهم ان القياس حجة  
 من صحيح الله التي يصحبها لها ذكر ليس بفعله تم ولا لهم قوله قياس  
 الدلالة ما يذكر فيه ملازم العلة قوله وقياس العكس ثابت فيه  
 نصيب عليه غالبا انما قال غالبا لان العلة قد يكون منقوضة فما يحصل ان  
 اي ركنه الاول المقدمات وكذلك الثاني ما يتركبان منه قوله ولو قطع يكون  
 العلم الا انه لو علم مثلا ان الاسكار علة نامة للحرمه حصل لنا مقدمة قطعية كايته

حكمه لا ينقبض

وهي كل مسكر حرام فيضم معها قولنا التبنه مسكر ينتج ان التبنه حرام  
 وكان قياسا منطقيا ولم يكن قياسا قضائيا تاما بل قوله وذلك نظرا  
 انما اولنا كلامنا من اننا نختصر لان مذهب القول بوجود الطبعة المطلقة والتحقق  
 ومن ثم قال في شرط الفرض ان العلم بعينها موجود في الفرض كما يكون في  
 ايها قوله محققه ليقضيها عن مبهمة قال جاز رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم قال ملكك  
 يا رسول الله قال وما الملك قال وقعت على ابني في رمضان قال بل  
 تحب ما يتيق رقبته قال لا قال فهل تظلم ان تقوم شهرين متتابعين قال  
 لا فهل تحب ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ففرق  
 فيه ثم فقال تصدق بهذا فقال انا على فقر مني فما بين لاتيها وابل بيت  
 اجمع اليه من فضلك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت ان تنضب ثم قال اذ سب طعمه  
 فاطمعه الملك رواه الترمذي واللفظ لم يرد في ما نفعه فيله شارة  
 الى دفع ما في الخبر وغيره ان ارجاعه مخصوص الى اللفظ لا الى المعنى فليس فيه  
 التعليل بالحرية ووجه الدفع انهم لا يثبتون الاختصاص بالمنطوق بل القول  
 بالاخصاس بنفي المهر ولا ثم يفرعون عليه الاختصاص باللفظ ثانيا كما انشأنا  
 ونحن في الجواب ما ذكرنا في المتن من منع الامتداد بين الاختصاص بنفي كل

الانعقاد باللفظ مستتر كما بينا وبنية عليه سلام على ما هو الاصل  
 فتدبر قوله وقيل لا يجري التعامل اليهام قوله فانفاق اي على جوارحه او  
 على منعه كذا قيل قوله ومن ثم وقيل انما سمي مركبا لاختلاف الخصمين  
 في ضرب الحكم على العلة في الاصل لانهم ان العلة حاصله الخصم في هذه الصيغة  
 لا يتفك عن عدم العلة في الفرع كما لو كانت هي ايهما لا او منع الحكم  
 في الاصل كما لو كانت كونه عبدا او على التقديرين لا يتم القياس قوله  
 الا من مجتهدا ي بالمدح او في المدح قول لا تعلين في الاصل حاصل  
 ان الخصم في هذه الصيغة لا يتفك عن منع وجود الاصل كما لو لم يكن التعلين  
 ما يتبينه او منع حكم الاصل اذا كان ما ينافيه وعلى التقديرين فلا يتم القياس  
 قوله اولا معنى اي معنى لما فرض وجود العلة كما يدل عليه قوله والا فلو سلم  
 اعتبارنا لا يمكن منع الاصل فمنعه بعد فرض وجودنا انما يمكن بمنع العلة  
 فلا اتفاق بينهما على الوصف الذي يعزل به المستل كما لا يخفى قوله كذا ينبغي  
 اه فيه اشارة الى ما في التفسير كما يطوع اليه بالرجوع قوله ولو كان حكم  
 الاصل ادناله ان يقول في المتبايعين اذا كانت السلعة للتمتبايعان  
 تماثلا فمالان ويسر وان كما لو كانت قائمة قوله غيرهما اذا اختلف

المتبايعان فليخالفوا وليتروا قبضت الحكم بالتمسك عليه لتخالف بالاياء  
 قوله ولنفرق باناء الفارق سنا لمختصر قوله بالتمسك الثاني متعلق بقوله  
 خلفت والمراد من الاول قوله صلح لايبيع ما ليس عندك ونهي عن شراء  
 العبيد وبذلك والمراد من الثاني قوله غرم من اسلفين فليست في  
 ليل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وما حصل ان لا يحصل ان لا يحصل في القايير  
 في السلم لصيغة لا اجل معلوم مع نهية عن بيع ما ليس بمالكين بمقدور  
 تسليم على انه اقام الاجل الذي يوجب القدرة الحقيقية عليه فقام بها وعله  
 فعلقا منها ذوات الشيء الى خلفت كخافات تدبر قوله وطلب عليه  
 بالاء جازت امره الى التي صلح فقالت احدا ما ليس في نوبها من القضية  
 ميت تضع به فقال قرضه بالاء وان عليه وصلى فيه قوله بدخلاف الحدث  
 وجواب سوال لا يجمع كالتعريف كما انهم وقواه بالفرق بين الزموا عليه في  
 بنيايس الوضوء على التيمم في وجوب النية قوله وما قبل القائل ابن الهائم  
 ما قال انه لانه مطلق نعم النية غير ان كان الله المحض به وهي هنا لان العلم  
 في غير هذا النية فقال لا يحتاج الله شي مطلقا قوله ونفعه لا ينفي ان في التيمم  
 انه سارة الى ان المقاصد الضرورية والحاجة الجبشية كذلك انشأه

الاعتقادات والمنكحات والمعاملات ولواحقها قوله فيه ما فيه  
 إشارة الى ان دعوى الربا في خبر الكل لكنه مناشئة في المثال قوله كما  
 في الحاق قبل لا قطع بعدم المقاتات بينهما بل ثبوتها جازم لوزان يكون  
 صاحب الرأى المطر وصاحب حبي قول مثله في البعد لو قيل يجوز ان يكون  
 مدراءه في المنام فمفصل الوقار فيه فعلق من لطفه موهومته ومحققة كما قال  
 بعض العارفين في ولد عيسى بن مريم عليهما السلام قوله والما جمع اه  
 وذلك الاتفاق على عدم اعتبار التمسك به المرجوته واللام منتف  
 قوله فيه ما فيه إشارة الى دفع ما في التفسير من منع ان المعبر مطلق الصبح  
 ولذا لم يعد الى ذي الصفة الشاة قوله كبرس الكاف اذا قال من المل  
 الامام لان التشرع اعتبر حصول النفع الكثير في كل الضرر اليسير فان جيب التعاليف  
 التشرعية مبني على ذلك كما في الطوع اقول لا اعتبر مثل هذا في تحقق المصالح  
 المرسله نظرنا بل قوله كما يجوز في بيان العلم اما منقوصة واما مستقلة  
 وهي مؤثرة باق ما قبله اذا استهلكه فانه لا يضمن لانه سلطة على ذلك  
 كما لو اباح له ما فنتا وله لم يضمن لانه بالاباحة سلطة عليه قوله فلا تعليل  
 اي بالعين او بالنسب قوله وفيه ما فيه لانه دعوى الاستبراء مع ان جهوزية

انتهى

فصل



قبل المرسل الملايم كما مر قوله وفيل ليس اه كذا في كشف المنار  
 وبكر ابن سالم الى اخصيه في التحرير في مسئلة ان العلم لا يكون قاطعاً  
 قوله او المضاف اليها اه التردد بيني على اختلاف في نفسه يا  
 ومعنى الاضافة ما يفهم من قولنا علم بالترسومي وضمن بالضرورة ملك  
 بالجمع والتقية الاول اما يجري في العلم الشرعي لا في مثل الرعي والصرح  
 فتأمل قوله علم انه ليس اه لان المبيت ثبت مقتضوا الاستدلال  
 الى وقت وهو السبب قوله والثبوت اه جواب سوال دلالة  
 لاثبات ثبوت الحكم في وقت الاجاب ينبغي ان يكون علم حكما لغير  
 قوله وفيه ما فيه سارة الى انه كما ان حدوث المعلول محدث  
 العلم الناقصة كذلك بقاءها فيجوز ارتقاها بارتقاها تدبر قوله  
 خلاف التفتيش فيه تعرض الى ما قال التفتيش الى في التلويح ان من سبب  
 مقتضين قوله ولو بالاشتمال الى سواء كانت علمه حقيقة كما يجب  
 المعروف لكما النفس ومنظمتها كما لا سخر فانه مظنة المشقة فيه عينت  
 الرخص فيه وفعالها ومنظمتها كضيق العقود فانها مظنة الرضى ومنظمتها  
 الحاجة فتعسرت لمصلحة ومغتها تدبر قوله بالكل من يعكس القدر